

## قانون رقم ١٣٩ لسنة ٢٠٢١

### بإنشاء صندوق مواجهة الطوارئ الطبيعية

**باسم الشعب**

**رئيس الجمهورية**

قرر مجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

**مادة ١ - يُعمل بأحكام هذا القانون في شأن إنشاء صندوق مواجهة الطوارئ الطبيعية .**

**مادة ٢ - يُنشأ صندوق يُسمى (صندوق مواجهة الطوارئ الطبيعية) ، تكون له الشخصية الاعتبارية العامة ، ويتمتع بالاستقلال المالي والإداري ، ويتبع رئيس مجلس الوزراء ، ويكون مقره محافظة القاهرة ، ويجوز إنشاء فروع أخرى له بقرار من رئيس مجلس الوزراء ، ويشار إليه في هذا القانون بلفظ «الصندوق» .**

وتحول إلى الصندوق أرصدة حساب صندوق صحة الأسرة المركزي بدبيوان عام وزارة الصحة والسكان ، وأرصدة حساب صندوق دعم الدواء ، وأرصدة حساب صندوق مشروع القضاء على قوائم الانتظار للمرضى .

**مادة ٣ - يهدف الصندوق إلى دعم وتمويل الخدمات الطبية المقدمة للمواطنين وكفالة استدامتها في حالات الكوارث والطوارئ الطبيعية والأزمات والأوبئة .**

**مادة ٤ - يتولى إدارة الصندوق كل من :**

- ١ - مجلس الأماناء .
- ٢ - مجلس الإدارة .
- ٣ - المدير التنفيذي .

**مادة ٥ - يُشكل مجلس الأماناء برئاسة رئيس مجلس الوزراء ، وعضوية كل من :**

محافظ البنك المركزي المصري ، وينوب عن الرئيس حال غيابه .

وزير الصحة والسكان .

وزير المالية .

وزير التعليم العالي والبحث العلمي .

وزير التضامن الاجتماعي .

**ثلاثة أعضاء من الشخصيات العامة وذوى الخبرة ، يختارهم رئيس مجلس الوزراء ، لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد لمدة أخرى مماثلة .**

ويصدر بتشكيل مجلس الأمانة قرار من رئيس مجلس الوزراء .

#### **مادة ٦ - يختص مجلس الأمانة برسم السياسة العامة للصندوق وإقرار الخطط**

**الرئيسية المتعلقة بتنفيذها ، وله أن يتخذ ما يلزم من القرارات لتحقيق أغراضه وفقاً لأحكام هذا القانون ، وله على الأخص ما يأتي :**

١ - وضع الخطط الازمة لاستدامة تمويل الخدمات المقدمة من قبل الصندوق .

٢ - متابعة وتقييم عمل مجلس إدارة الصندوق .

٣ - إصدار اللوائح المالية والإدارية والفنية ولوائح شئون العاملين والتعاقدات والمشتريات وغيرها من النظم الداخلية المتعلقة بالصندوق ، والتي يقترحها مجلس الإدارة ، وذلك دون التقيد بالقوانين أو اللوائح أو القرارات المعمول بها في الجهاز الإداري للدولة أو أي جهة أخرى .

٤ - الموافقة على مشروع الموازنة السنوية للصندوق وحساباته الختامية تمهدًا للعرض على الجهات المختصة وفقاً لقانون الموازنة العامة للدولة .

٥ - إعداد تقرير سنوي يُرفع لرئيس الجمهورية يتضمن على الأخص ما حققه من نتائج تتعلق بأهداف هذا القانون .

#### **مادة ٧ - يكون للصندوق مجلس إدارة برئاسة وزير الصحة والسكان وعضوية كل من :**

**رئيس الهيئة العامة للتأمين الصحي ، وينوب عن الرئيس حال غيابه .**

- رئيس إدارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة .
- رئيس قطاع الطب العلاجي .
- أمين عام المجلس الأعلى للمستشفيات الجامعية .
- ممثل لكل من وزارات (الدفاع والإنتاج الحربي ، الداخلية ، التعليم العالي والبحث العلمي ، المالية) يرشحه الوزير المختص .
- ممثل عن هيئة اللواء المصرية ، يرشحه رئيس الهيئة .
- ممثل عن الهيئة العامة للرعاية الصحية ، يرشحه رئيس الهيئة .
- ممثل عن الأمانة العامة للشئون المالية والإدارية بوزارة الصحة والسكان ، يرشحه وزير الصحة والسكان .
- ممثل عن اتحاد البنوك المصرية ، يرشحه رئيس الاتحاد .
- ممثل عن منظمات المجتمع المدني العاملة في المجال الصحي ، يرشحه وزير الصحة والسكان بالتنسيق مع وزير التضامن الاجتماعي .
- أحد الخبراء في مجال التكاليف الطبية ، يرشحه وزير الصحة والسكان بالتنسيق مع وزير المالية .
- مدير عام المجالس الطبية المتخصصة .
- ممثل عن هيئة الشراط الموحد والإمداد والتموين الطبي والتكنولوجيا الطبية ، يرشحه رئيس الهيئة .
- ويصدر بتشكيل مجلس الإدارة قرار من رئيس مجلس الوزراء بناءً على عرض وزير الصحة والسكان يتضمن تحديد المعاملة المالية لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة، وتكون مدة عضوية أعضاء مجلس الإدارة أربع سنوات .
- ويجتمع المجلس بصفة دورية كل ثلاثة أشهر ، أو بدعوة من رئيسه كلما دعت الحاجة لذلك ، وللمجلس أن يستعين بمن يراه من ذوى الخبرة لحضور جلساته دون أن يكون له صوت معدود في المداولة .

**مادة ٨ - مجلس الإدارة هو السلطة المسئولة عن شئونه، وتصريف أموره ، وإدارة الأعمال والأنشطة التي يتولاها ، وله أن يتخذ ما يراه لازماً من قرارات لتحقيق أغراضه، وله على الأخص ما يأتي :**

- ١ - الإشراف على تنفيذ السياسات العامة والخطط الرئيسية التي يقرها مجلس الأمانة.
- ٢ - الإشراف على سير العمل بالصندوق ومراجعة الموقف المالي له بصفة دورية لضمان تحقيق الأهداف التي أنشئ من أجلها .
- ٣ - اعتماد التدخلات الطبية التي تساهم فيها موارد الصندوق .
- ٤ - اعتماد الهيكل التنظيمي للصندوق وجداول الوظائف به .
- ٥ - الموافقة على قبول الهبات والتبرعات والمنح التي تقدم للصندوق .
- ٦ - اقتراح اللوائح المالية والإدارية والفنية للصندوق ولوائح شئون العاملين والتعاقدات والمشتريات ، وغيرها من النظم الداخلية دون التقيد بالقوانين أو اللوائح أو القرارات المعمول بها في الجهاز الإداري للدولة أو في أي جهة أخرى .
- ٧ - إعداد مشروع الموازنة السنوية والحساب الختامي للصندوق وعرضهما على مجلس الأمانة .

**مادة ٩ - يكون للصندوق مدير تنفيذى متفرغ لإدارته ، يصدر بتعيينه وتحديد معاملاته المالية قرار من رئيس مجلس الأمانة بناءً على عرض رئيس مجلس الإدارة ، وذلك لمدة ثلاثة سنوات ، قابلة للتجديد لمرة واحدة ، ويتولى تصريف أمور الصندوق وتنفيذ السياسات والقرارات الصادرة من مجلس الإدارة .**

**ويمثل المدير التنفيذي الصندوق في مواجهة الغير وأمام القضاء .**

**مادة ١٠ - تتكون موارد الصندوق مما يأتي :**

- ١ - المساهمات المالية للعلاج على نفقة الدولة في التدخلات الطبية التي يغطيها الصندوق .

- ٢ - ٢٪ (اثنان بالمائة) من سعر بيع مستحضرات التجميل المستوردة .
- ٣ - ٣٪ (ثلاثة بالمائة) من سعر بيع المبيدات الحشرية المعدة للاستخدام في غير الأغراض الزراعية .
- ٤ - ١٪ (واحد بالمائة) من حصيلة الحسابات الخاصة بالقطاعات المختلفة بديوان عام وزارة الصحة والسكان ، ويستثنى من ذلك صندوق تحسين الخدمة ودعم البحوث المشتركة بوزارة الصحة والسكان .
- ٥ - المبالغ المالية التي يقدمها البنك المركزي المصري والبنوك واتحاد البنوك المصرية للصندوق .
- ٦ - الهبات والتبرعات والمنح التي تقدم للصندوق من الأفراد أو الهيئات ، وينقلها مجلس الإدارة .
- ٧ - عوائد استثمار أموال الصندوق .
- ٨ - المبالغ المالية المخصصة لصالح صندوق تحسين أداء العمل في الإدارات المشرفة على تنفيذ القانون بوزارة الصحة وإدارات العلاج الحر بالمحافظات ، وفقاً لأحكام القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٨١ بتنظيم المنشآت الطبية .
- ٩ - الموارد الأخرى التي يقرها مجلس إدارة الصندوق في نطاق أغراض الصندوق ، ويصدر بها قرار من رئيس مجلس الأماناء .
- ويجوز بقرار من مجلس إدارة الصندوق استثمار حصيلة أمواله بعد موافقة مجلس الأماناء .
- مادة ١١ - يتم الصرف من حصيلة موارد الصندوق بقرار من رئيس مجلس الأماناء في الأغراض الآتية :**
- ١ - تغطية تكاليف حالات الكوارث والطوارئ الطبية والأزمات والأوبئة .

- ٢ - تغطية الحالات التي تستلزم التدخلات الطبية الحرجة والدقيقة لمنع تراكم العمليات الجراحية الكبيرة التي يعتمدتها مجلس الأمناء .
- ٣ - المساهمة في نفقات علاج المرضى الخاضعين لنظام العلاج على نفقة الدولة بما يتفق وأغراض الصندوق .

**مادة ١٢ - أموال الصندوق أموال عامة ، وللصندوق في سبيل اقتضاء حقوقه اتخاذ إجراءات الحجز الإداري طبقاً لأحكام القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإداري .**

**مادة ١٣ - يكون للصندوق موازنة مستقلة ، وتببدأ السنة المالية للصندوق مع السنة المالية للدولة وتنتهي ب نهايتها ، ويفتح له حساب بالبنك المركزي المصري أو البنوك التجارية بعد موافقة وزير المالية ، ويُعد الصندوق قوائم مالية سنوية وربع سنوية، ويتم ترحيل الفائض من عام إلى آخر .**

**مادة ١٤ - تخضع حسابات الصندوق لرقابة وزارة المالية والجهاز المركزي للمحاسبات ، واستثناءً من أحكام قانون ربط الموازنة العامة للدولة تُعفى إيرادات الصندوق من أي خصومات مقررة لصالح الخزانة العامة للدولة .**

**مادة ١٥ - مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠٢٠ بإلغاء الإعفاء المقرر على عوائد أذون الخزانة والسنديات أو الأرباح الرأسمالية الناتجة عن التعامل في هذه الأذون والسنديات من الضريبة على الدخل ، تعفى أموال الصندوق والتسهيلات الائتمانية الممنوحة له من جميع أنواع الضرائب والرسوم بما في ذلك الضريبة على القيمة المضافة التي يتحمل الصندوق عبأها مباشرة ، وذلك كله في حدود الغرض الذي أنشئ من أجله .**

**مادة ١٦ - يصدر النظام الأساسي للصندوق بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناءً على عرض من وزير الصحة والسكان وبعد موافقة وزير المالية خلال ستين يوماً**

من تاريخ العمل بهذا القانون ، ويتضمن القواعد والإجراءات المتعلقة بنظام عمل مجلس الأمناء ومجلس الإدارة وكيفية إصدار قراراته ، وتحديد اختصاصات المدير التنفيذي ، وغيرها من الضوابط والإجراءات المتعلقة بنظام العمل بالصندوق ، ويحدد النظام الأساسي للصندوق نسبة المساهمة التي يتحملها الصندوق في حالات التدخلات الطبية .

**مادة ١٧** - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

يُبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٧ المحرم سنة ١٤٤٣ هـ

(الموافق ١٥ أغسطس سنة ٢٠٢١ م) .

عبد الفتاح السيسي

